

وقف لله بزاوية العزيزي
تسليم السيد المحدثي
(٦٠) قلمه

١٠٠٤



زاد الفقير لآب الإمام
في ألف

في
مناجح
الفيومي
١٤١٩

في سنة ١٢١٩

سنة ١٢١٩

العالم الاسلامي

محقق

أبو عبد الله

محمد بن الإمام

الله

الأمام

محمد

محمد

محمد

محمد

أوراق
١٤

الحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وموجبى ونعم الوكيل
 العبد الفقير محمد بن عبد الواحد بن همام الدين رضي الله عنه **باب** بعض
 الفقهاء من طلبه العلم وانا على جناح سفر ان كنت له مقدمة في الصلاة وشروطها
 سهلة الاغتياذ واصحة المراد يستفيد منها كل بر تاد فاجبت له ابيغية
 معترفيا بالعجز والتقصير وسميتها زاد الفقير والله عوني ونعم النصير
باب المياه اما ما يبر او جارا او راكد فاما البير يتنجس بوقوع
 النجاسة فيه قلت او كثرت كقطرة بول ولو من صبي لم يطعم **وكذا** وقوع رجل
 لم يستنج بالماء او بخرقة او ما يقوم مقامها فانه نجسها **او قليل** روث او
 ثابثا بقر اما بغير المني والابل والغنم فلا ينجس البير بوقوعه الا اذا استكثره الناظر
 لو منكسرا **وينجس** البير بموت الادي فيها او ما يقاربها في الجنة كالشاء
 تظهرها بنزع جميع ما فيها فيما ذكرنا **وكذا** اذا انتفخ الميت فيها ولو صغيرا
 اما اذا لم ينتفخ وهو صغير فطهار بها ان كان الواقع فيها قارة او ما يقاربها في الجنة
 عماله دم سايل ينزع عشرين او ثلاثين لو ابالد لو المعتاد **والمارتان** والثلاث
 كالواحدة في الحسن الى اسبع اربعون الى حين كفا في الهرة والدجاجة وما
 يقاربها والاربعة كالثلث في قول محمد بن ابي يوسف رحمه الله وكالحرس في قول محمد
وكذا طهرت بالنزع طهر الدلو والحبل والبكرة ويد النازح **اما** اذا لم يكن الواقع
 دم كالسمك والسرطان والصفنغ بريقه وجريده وكل ما يعيش في الماء فلا يتنجس
 كالا يتنجس ما في الادي من ما او غيره **واعلم** ان الواجب لخراج مقدار
 ما عيناه وقت الوقوع حتى لو نزع بعض الواجب ثم ذهب وجا في اليوم الثاني
 فوجد ما وها زاد على ما تركه عليه بان كانت البير معينة لا يجب فتح جميع ما

على الصحيح بل مقدار ما ترك ولو وقع فيها خرقة ما يوكل الحرجة كالا في نفسه الماء
 لانه ليس نجس لا ينجس الثوب ايضا به فاعلمه الا الدجاج والبط والاوز وخرق ما لا يوكل
 لحمه من الطيور خفيف فلا يمنع حتى ينحس على قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قول
 طاهر عنده لا ينجس الماء وعلى هذا حال الثوب وعلمه محمد رحمه الله **باب**
 النجاسة بوقوع النجاسة فيه الا اذا ظهر فيه لو بها او ربحها او
 طهرها حتى لو اغترف من جربة النهر المحتملة لعذرة مما يقرب منها جارية والماء طاهر
 ما لم يتغير ولو جرى على جيفة او فيها ان كان ما يلاقي الجيفة اكثر الجربة او الماء
 وعين سوا فالا في نجس الانظار **باب النجاسة** ان كان مقدار حمله
 عشرة اذرع في عشرة اذرع بذراع الكرياس جاز الا غتال فيه والوضوء منه
 ولا ينجس الا اذا تغير احد اوصافه ويحتمل في عمقه ان يكون لا ينكشف مائة
 السما اذا رفع السابيد به هذا اذا كان مربعا فان كان مدورا قدر ثمانية واربعين
 ذراعا وان كان ما حمله عشرة مقفاه له ثقب فتضا فيها اسنان ان كان الماء
 متصلا بالثقب لا يجوز والا جاز وبيل يجوز مطلقا وان كان مقدار حمله اقل من عشرة
 ينجس بوقوع النجاسة فيه قليلة كانت او كثيرة ولو زاد على قلته وانتفع الضل
 والوضوء فيه وينجس كله ينجس **باب** من سباع البهائم كالاسد والضبع
 ينجس الاسباع الطير كالباري والصقور وسواكن البيت كالحية والفان فانه ملوث
 وكذا الهرة والدجاجة المتحلاة **باب** البغل والحمار مشكوك في نجس الجمع بينه وبين
 النتم **باب** ازاله الحدث والخبث اذا اراد الصلاة
 وهو محدث وحسب عليه رفع الاصغر والكبير بالماء والصعيد **باب** الماء
 فلا بد من كونه طاهرا من كونه طهورا وذلك بعدم كونه مستغلا **باب**
 الاستئصال بامور الاول بانقطاع الغرض من ذلك بالاقتضال عن المصنوع في غرض

وغيره من النجاسة
 وبقية النجاسة
 وبقية النجاسة
 وبقية النجاسة

فقد اعترف او اخراج شي من الماء كذا من زير الثوب في الحدث بنية او بغير بنية
بان كان الاستعمال لغيره وهو حدث فانه يرتفع بذلك الحدث وسبب عدم اشتراط
عدم النية في ارتفاع الحدث وعدم ثبوت الاستعمال قبل الانفصال كان اوفق
للدرايات عن ابي حنيفة رحمه الله في الجنب المتغسل لطلب الدلو انه طاهر والماء
مستعمل **الثالث** استعماله للتقرب بان يكون طاهرا يريد زيادة النور
وكذا الوغسل البعد الطاهرة قبل الاكل ويجوز استعمال المستعمل في غير الوضوء
كالتوب **فانه** يظهر الثوب لانه طاهر في المختار من الروايات **وفروض رفع الا**
الي لا تضع الصلاة مع ترك شي منها اربعة غسل الوجه من قصاص الشعر في العادة الي
اسفل الذقن حتى لو كان اصلع لا يجب ان يبلغ الساقص الشعر ومن تحمة الاذن
الي تحمة الاذن ولو علونبات العارض لا يجب ايضا له السالي **اخلا المحية** ان كانت
كثيفة وفي الحنفية يجب ان كانت بحيث يري مابنتها والاصح افتراض غسل ما يلاقي
البشرة من المحية وقبل مسحه وغسل اليدين مع المرفقين فيجب غسل النابت
في محل الفرض مع مقدار ربع الراس لا باصبع او اصبعين الا اذا مسح بجوانبها الاربع
وغسل الرجلين مع الكعبين فان كانت رجلاه مستورتين بالحف او الجورب الثخين
المستك بنفسه قام المسح على الحابل بتمام الغسل بشرط ان يكون لبسهما على
طهارة كالت قبل الحدث الوجود بعد اللبس وان لا يكون في الحائل خرق يظهر
منه قدر ثلاثة اصابع من الرجل اصغرها وان كان اقل منها جاز وان تعدد الخرق
جمعت في خف واحد في الحنفين وله ان مسح ان كان يقيم يوما ليلة فان كان
مسافرا ثلاثة ايام وليا ليها واول المدة تنحب من الحدث بعد اللبس فاذا
كلت ليس له ان يمسح بعد حاجتي ينزع ويغسل رجله هذا اذا لم يكن يعزذرا فان
كان صاحب حرج ونحوه لبس المسح الا في وقت الصلاة فاذا خرج وقت الصلاة

ود في آخره وجب النزع ان كان نوضا وليس على السيلان ولا يستكمل المدة كغيره
وصف المسح ان يبدأ من راس الاصابع الي الساق خطوطا بالاصابع هـ
والفرض منه قدر ثلاثة اصابع من اليد ولا يجوز المسح الاعلى محل وجوب
الغسل ثم ينتقض هذا المسح وجب النزع والغسل اذا خرج ظهر القدم الي
الساق وان بقي من ظهره شي في الحف فعند ابي حنيفة رحمه الله ان زال عنه
العقب من موضعه انتقض والا فلا وصح في الايضاح وعند محمد رحمه الله ان
بقي مقدار محل الفرض لم ينتقض والا انتقض لو كان صدر القدم في محله والعقب
يدخل ويخرج لا ينتقض ولا يجوز المسح على شي وجب غسله الا اذا كان به جراحة
فليس مسح على جبيرتها ان ضره حلها وغسل باحتتها ويصح المقصد على جميع العصابة
ان ضره حلها وان سقطت الجبيرة من غير برة فهو على طهارته وان سقطت عن
بره وجب غسل باحتتها **وسن** الوضوء النية وغسل اليدين ثلاثا في الابتداء
الي الكوعين والتمية والسواك **واغسل المحية** واصابع اليدين والرجلين
ومسح جميع الراس المضمضة والامستنشا كل مرة بما جدد ثلاثا والتلثيث
الا في مسح الراس ومسح الاذنين بما الراس والترتيب بان يوقع الفرض على الترتيب الذي
اوقعناه والتميز ذلك والمواصلة والبداءة بغسل اصابع الرجل عند غسل الرجل
وتحريك الخاتم ان كان واسعا ولا فتحريره فرض ومسح الرقبة مستحب ومن اداب
الوضوء عدم الاسراف والتفتيت في الماء وان يشرب فضل وضوئه او بعضه فاما
استقبال القبلة واستقبال القبلة في توضيته وان يلا اناه بعد فراغه بعد
استغداد الصلاة اخري والتمية عند غسل كل عضو اشهد ان لا اله الا الله
وان محمدا عبده ورسوله وان لا يكلم الناس في الوضوء وان يستمر عورته فيه وان يتولي
اسروضوئه بنفسه ويقول عقب فراغه الفراغ قايما اشهد ان لا اله الا الله واشهده

ان محمد رسول الله سبحانه الله ومحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك
لك استغفرك واتوب اليك اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين في اعمال
الوضوء والفرض كالوضوء للطواف والمندوب كالوضوء عقب الغيبة والكذب والضحك
فقهه وانتاد الشعر كلها على السوا رفع الحدث الاكبر بالما فنرضه غسل الفم والي
وساير البدن وسننه النية والبداة بغسل اليدين الي المرفقين للوعاءين والرجلين
الي الكعبين والفرج وازالة نجاسة ان كانت على اليد من ثم يتوضا الارجليه ان كان في
مجمع الماء المتكفل والافلا وخرها وتثليت الصب المستوعب ولا يجب على المرأة نقض
ذوايها بل يكفيها اتصال الماء الى اصولها وينقضها الرجل ان كانت له ويحرم على المحدث
من الصفحة والصلاة وبالكبر دخول المسجد والتلاوة مع ذلك واما الطهارة بالصعيد ففي
الاصغر والاكبر على السوا وصفته ان يضرب بيد به الارض ضربة يمسح بها وجهه
واخرى يديه الى المرفقين مع الاستيعاب فيرفع الخاتم ويخلل الاصابع محل ضربه ما كان من
جزء الارض مما لا ينطبع كالتراب والرمل والحجر الصلد والحابط من الخود والنورة والحمل والريح
والكبريتان والجفان اذا لم يكن طيبا الا ان يكون عليه غبار نجس عنده والارض المتديه برش الماء
لا الطين وطريق التيمم منه ان يطرح يده او ثوبه فاذا جف ضرب عليه ولا يجوز بالمنطبع كالعماد
الا ان يكون عليه غبار ولا بالمخ الا في المختار للجواز بالمخ الخيلي ولو اصاب وجهه وذراعيه
غبار عند مهب ريح وسقط حابط فمسح به وجهه مع النية جاز عند الامام ولو اختلط بالتراب
غيره فالحكم للعالم وشروطه ثلاثة الاول النية ويكفي للمحدثين ان ينوي الطهارة في المختار
فقد روي عن محمد رحمه الله ان من يتم به الوضوء اجزائه عن الجنابة وكذلك انوي
به استباحة الصلاة الثاني العجز عن الماء اما المرض بزيد او يبطي باستعماله او بالتمرك هو
لاستعماله واما لعدم الماء حقيقة بان كان بينه وبينه ميل لا يقل منه الا ان يخاف من الذنبا
ليه انقطاعه عن الرفقة وشبهه او حكا اذا خاف سبعا او لصا عنده او فقد آلة

سبحانك يا محمد
صلى الله عليه وسلم

الاستقاء والقدرة على ثمنه بمنزلة القدرة عليه الا اذا كان غيبا حشر وهو ضعف القيمة
الثالث طهارة الصغر حتى لو تحبست الارض ثم خفت طهرت في حق الصلاة لا في حق التيمم
ولا يتيمم مع القدرة على الماء اذا خاف فوت صلاة جنازة لا ينتظر فيها وفوت صلاة
العبد لو اشتغل بالوضوء او سبقه الحدث في صلاة العبد فانه يتيمم للبناء وسوا شرع فيها
بالوضوء بالتيمم نواقض الطهارة ينتقض الصغرى بكل ما يخرج من السيلين ولو
دودة او حصاة وكل خارج مجسر من غيرهما كالدم والقيح والصد يد اذا جاوز موضع
مخرجه والمباشرة الفاحشة وفي هذا الموضع ما في يوسف كان في محل لا دونه الا اذا
كانه ما مابعا اما اذا كان غير مابح فلا يتم او بلغا فلا ينتقض لوقا ~~في~~ قليلا قليلا ولو جمع
ملا الم فغدا في يوسف ان كان في محل واحد نقض الا فلا الاعتبار عند محمد لا اتحاد الباعث
وهو الغثيان وكذا الوضوء الدم على راس الخرج فالحذو وهو حيث لو تركه جاوز نقض ولا
فلا ينتقضه الجنون والاعما والنوم المزيل للسكة فلذا لم ينتقض نوم القايمة والقاعد
والراكع والساجد لبقا الاستمساك ولو سقط القايمة على التيمم ان لم يستيقظ عند
انصاله بالارض نقضها الا فلا وينقضه الفقهاء في الصلاة المطلقة الا اذا كان نائما
في صلاته وفقهه في صلاته لا ينتقض لكن نقض صلاته في المختار وهذه المسئلة
ان يحية وضحا الصبح ابلانح سوا وينقض الكبرى خروج المني على وجه الدفوع والشهيق
والايلاج في بيلاد مي حيوه ويرى يجب على المفعول به الفصل ايقا ولو اصبغ فوجبه
ما رقيقا وشك في كونه منيا او غيره ولا يتذكر احتلاما وجب الفصل وان علم
انه غير مني فلا دان تذكر احتلاما ما لم يجده بل لا فلا **في** رفع الخبث رفعه
عن بدنه وثوبه ومكان الصلاة من شروط الطهارة كرفع الحدثين والنجاسة
خفيفة وهي بول ما يوكل لحمه وبول الفرس والامتا الاختار والروث فغند
غليظة وعند ما خفيفة وغليظة كالدم وبول ملا يوكل لحمه والخمر ولحم الميتة والعذ

وسور العلاب وبعض ما تقدم من الآسار فيجب تطهير البدن فاشو
من الغليظة اذا بلغت قدر دم وزا في الكثيفة وبسطا قدر عرض باطن
الكف في المايعات لا ما يتصل بالسبلين من الحاج فان ازالته واجبة
وهذا الاستنجاء سنة بالحجر والمدر ونحوه كخرقة وقطنة والافضل
اتباع الساعين مما يزيل وينبغي ان يجرى موضع الاستنجاء كل الارحاً
ويستنجي بطن اصبع او اثنين او ثلاثاً تحت راس الاصبع وينشف
المحل ان كان صامياً قبل ان يقوم لئلا يفسد صومه وانما يفسد اذا بلغ
السام موضع المحققة وقبل مما يكون واذا زاد على المخرج وجب غسله بالماء
وكذا اذا تلوث منه الثوب اكثر من قدر الدرهم وجب غسل الثوب
ويستنجي بشماله الا لعمد والمي نجس يجب غسله وطهركم يركه يابساً
مادون الدرهم تكرر الصلاة معه وان صحت كما تكرر في مكان بقربه نجاسة
وتجب من الخفيفة اذا فحشت والوجه ايكاله الى راي المستنجلي ان استنحش
منع والا فلا وان تفرقت النجاسة في ثوبه او ثوبيه او ثوبه وبدنه
جفت وتطهير البدن بفعله ثلاثاً بمياه طاهرة والثوب بفعله ثلاثاً
وعصره في كل مرة وكذا تطهيره في الاجابة والمياه الثلاثة نجسة وقبل في النجاسة
المرتبه يكفي زوالها ولو بمرة وتطهير الارض ان كانت رخواً يصب عليها
الماء ثلاثاً وان كانت صلبة قالوا يجب ثم تنشف بخرقة ونحوها يفعل ذلك
ثلاثاً وان صب عليها كبر حتى نضرت النجاسة ولم يبق ريجها ولا لونها
وتركت حتى جفت طهرت ويظهر الغلبة لكونه في الارض حتى يزول ما اتصل
به ان كان كثيفاً وان كان رقيقاً ما يتصل به من الرمل والتراب له جرم ما
فيه صقالة كالسيف والسكين والمرأة يطهر بالمح والمنضدي من ذلك

باب الصلاة بالفضل للصلاة شروط واركان
واجبات وسنن ومفادات وما هي من شروط الصلاة طهارة
الثوب والبدن عن النجاستين ومكان الصلاة والمفروض طهارة
موضع القدمين في السجود في المختار من الروايتين لا غير قال في الفتاوى
لقاضي خان وكذا لو كانت النجاسة في موضع الركبتين والبدن يعني لا يجعل
كأنه لم يضع العضو على النجاسة كما لو صلى رافع احدى قدميه جازت صلاته
ولو وضع القدم على النجاسة لا يجوز ولا يجعل كأنه لم يضع ولو خلع نعليه
وضعهما على النجاسة ثم ان قام عليهما جاز وان كان ما يلي الارض منهما نجساً ثوب
ذي طافتين اسفله نجس فقام على الطاهر جاز ولو بسط كفه او ذبله عليها لا يجوز
فان لم يجد ما يزيل به النجاسة وجب ان يصلي فيه ويجوز ان يصلي معها الا
اذا عمت اكثر من ثلاثة ارباع ثوبه فالافضل ان يصلي فيه ويجوز ان يصلي
عرياناً ومنعه محمد رحمه الله قال في الاسرار بعد ذكر الوجه ولكن قولنا
احسن وكذا اذا كان على بدنه نجاسة لا يمكن ان ينزعها الا بادر اعورته للناس
تسقط اذا اتها وان بداهما لازالة منق وسنن العورة وهي من الرجل من السرة
الى الركبة والركبة منها ومن الخرق ما سوي الوجه والكفين وفي القدم روايتان
قيل الصحيح ان انكشاف ربعه مانع وقبل الصحيح انه عورة في الصلاة غير
عورة خارجها وقبل الاصح انه ليس بعورة ولو انكشف ظهره لم تقدر وفي
الاختيار انه يجوز صلاتها مع انكشاف الذراعين وهو خلاف الرواية الظاهرة
وفي المبسوط في ذراعيها روايتان والاصح انه عورة وفي الفتاوى ذراعيها
كبطنها في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ليس
بعورة حتى لو صلت الخرق وهما مكشوفان جازت صلاتهما وشعرها عورة وفي المتن

روايتان والاصح انه عورة وفي الفتاوى الصحيح ان المنبر في فناء الصلاة الكشاف
ما فوق الاذنين وفي حرمة النظر يسوي بينهما وعورة الامة العورة من الرجل
مع بطنها وظهورها واذا انكشف ما دون الربيع مع العضو كالنحو والذكر والاشئين
جازت الصلاة معه وتدبيرها بانفراد عضو ان كانت كبيرة وان كانت ناهية
فتدبيرها يتبع لصدرها لا يفسد والربيع لا يجوز معه الصلاة واذا لم يجد ثوبا
ولا ما يستر به العورة من حشيش او طين يبلط به عورته ونحو ذلك صلى عريانا
والافضل ان يصلي قاعدا **واستقبال القبلة** عين عرفة الكعبة ان كان
يمكنه والفتاوى عنها جفتها تحقيقا وذلك كما لو فرض خروج خط من تلقا وجهه
على زاوية قائمة يكون مازاه على الكعبة او هو آيها او تقريبا بان يكون الخط
مخرقا عنها وعن مواضعها انحرافا لا يزول معه الساتر بالكلية وذلك يختلف باختلاف
القرب والبعد وقيل ان كان بينه وبين الكعبة حائل فالاصح انه كالغائب ولو
كان الحائل اصليا كالجبل فله ان يجتهد والا ولى ان يصعد الجبل ولا يشترط بينه
الاستقبال في المختار ولا بسقط الاستقبال الا بعد ركوعه لا يقدر على التوجه
وليس عنده ما يوجهه او يخاف ان يتحرك للتوجه فظن به السبع او العدو
او انكسرت السفينة وبقي على لوح فيصلح قائما او قاعدا او يوي مضجعا
اي اي جهة قدر عليها او لعدم العلم بها وليس بحضرة من ياله عنها من اهل
المكان او للعالم بها ولا عبث بغيرها وليس عليه من يطلبه من ياله اذا
لم يجد احدا فيجتهد ويصلي ولا يجوز صلاته قبل التحرك ولو اصاب القبلة
وتحزى ولم يرفع تحزية على شيء يوحى الصلاة وقيل يصلي الجارح جهات
وقيل يتخير ولا يتحزى مع محارب بلدة دخلها وان ينوي اي صلاة يصلي
فان كانت نافلة كفاه بنية الصلاة او سنة فلا حوط بتعيينها كسنة الظهر

مثلا او فرضا فلا بد من تعيينه والاحسن ان ينوي ظهر اليوم مثلا وان كان مقتديا
احتاج مع ذلك الى بنية المتابعة والاقتداء في الاصح والاحسن ان لا يعين الامام عنده
كثرة المعتدين ولو عينه فقال بريد فاذا هو عمرو ولا يصلح الا ان كان يراه فقال بريد
مذا وهو عمرو ويجوز ومثله الميت في الصلاة عليه ثم اذا اصح الاقتداء لا يقتضيه
الامام الا في السرية ولا في الجهرية شيئا من القرآن ولو قرأ فقل بركوها على ما هو الحق
والاولى ان يجمع بين اللسان والقلب بالنية وفي المجتنب لو عجز عن احضار القلب بكفيه
اللسان لان التكليف بحسب الوسع والتخفيف وتنفيد بكل اسم لله سبحانه وتعالى
مشتمل على التقظيم غير منسوب بدعاء خواله اكبر الرحمن اعظم لا اله الا الله الحمد لله
ونحوه ولو مد منة الجلالة او اكبر او باؤه لم يصير شارعا ومد الام صواب
ومد الها خطا لفة وكذا الراوي جزم **الركان الصلاة** القيام والقراءة وقراءة
ثلاث ايات قصار او اية طويلة عندهما وعند اية فان كانت كلتيهما اتفقت
المشاخ على الصحة بها عنده وان كانت كلمة او حرفا على قول بعض القراء في نحو
ق اختلفوا ولا خلاف في استحقاق العذاب لانه ترك الواجب والركوع
والسجود ويكفي فيه وضع جبهته باتفاق وكذا الاثنت عشرة وعندهما لا يكفي الا
من عذر روي عنده فلولهما وعليه الفتوى ولا يجوز غير ذلك كوضع الخد
والذق وتتم السجدة بالوضع عند ابي حنيفة يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وهو
الوجه اذا رفع بهاية الاطالة وهو فرع وجوب الحقيقة واظهر منه تناول
اسم الساجد اياه قبل الرفع لغة وعرفا وينبغي على هذا الخلاف خلاف فيما اذا
سبقه الحدث في سجود خامسة قام اليها ناسيا فعنده يمكنه الاصلاح بان
يذهب فينوضا ويجلس قدرا للشهد ويسلم ويسجد للسجود وعند ابي يوسف
ينفس الوضع مند الفرض فلا يقدر على الاصلاح والتعذر الاحقر قد

الشهد واجبات الصلاة تعيين الفاتحة مطلقا ولو تركها ساء عباد قرا
السورة ثم تذكر عبادها لم يجز ولو بعد الركوع فيقرأها ويرتفع ما بعد ما يفيد
السورة والركوع وليجد للسهو والسورة او ما يقوم مقامها في غير الركعتين
الاخيرتين من الرباعية والركعة الاخيرة من المغرب ولو تركها عاده ما لم يجز
عليها في الفاتحة وتعيين القراءة في الركعتين الاولىتين من الغزايص وقد يل
الاركان والتعدي الاولي وقراءة التشهد في المقعدة الاخيرة وفي
الاولي على الصحيح والقنوت في الوتر والواجب قراءة دعاء ما اللهم اهدنا فبين
عديت او اللهم اننا نستعينك ونستغفرك او دعا آخره والاولي اللهم اننا نستعينك
والجهر في الجهرية ان كان اما في المحافضة في السرية اما ما كان او منفردا او مع
الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والسلام وتكبيرات العيد بين سنين
الصلاة ان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح الى تحتي اذنيه وكذا المرأة
في رواية الحسن عن ابي حنيفة والاقرب الى السرية ما ذكر ابن مقاتل من انها
ترفع الي منكبيها ثم لا ترفع بعده لكلا في تكبيرات العيد بين ووضع اليمنى على
اليسرى تحت السن في كل قيام فيه ذكر مسنون فيسرحالة الشاويين
تكبيرات الجنان لا بين تكبيرات العيد بين وفي القومة من الركوع ثم يقول
سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك لا يزيد
عليه الا في التمجيد فيقول فيه ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من غير ذلك
والنقوذ بالله من الشيطان الرجيم للقراءة لا تبعا للشاكا عند ابي يوسف
ومنه من اخذ بقوله فيأني بها المسبوق لا المقتدي ويرى عنه تكبيرات
العيد ويخرج عن تكبيرات العيد وعنده بالقلب وقراءة البسلة مع الاسرار
بها حتى في الجهرية في اول كل ركعة لا بين الفاتحة والسورة وقول الامام

للإمام مخافة والمأموم كذلك في الجهرية عقيب تأمين الإمام اما الوسمها من الإمام
في السرية اختلفوا هل يؤمن او لا فقط هو النص انه يؤمن ولا يشك في الميم فتشه
عليها في الغنوي ان لا تقسه والقصر والمد لغتان والتكبير مع كل خفض
ورفع ووضع اليد بين علي الركبتين في الركوع مخرجا اصابعها ويضمها في السجود
وفيما سوي الركوع والسجود لا يتكلف التقريع ولا الضم ونصب الساقين وبسط
الظهر ولا يرفع راسه ولا ينكسه وقول سبحان ربنا العظيم في الركوع وسبحان ربنا
الاعلى في السجود وثلاثا ثلاثا والافضل ان يزيد ما شكا بعد ان يختم بالوتر غير ميل
للقوم ان كان اماما وقول سمع الله لمن حمده في الرفع من الركوع للإمام وربنا لك الحمد
في المأموم وتجمع بينهما المنفرد والقومة والجلسة بين السجدين وعند ابي يوسف فرض
كالطائفة عند الاعتدال في غير الانتفاة فتنة اتفاقا ووضع يديه في
السجود وحذا وجهه ومخافة بطنه عن فخذه وابدا ضبعيه الا المرأة فلا
تفعل وتوجيه اصابع رجليها الى القبلة ووضع الركبتين واختلف في القدمين
والجلوس على رجله اليسرى في القدمين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فيها في النقل في الاخيرة فقط في الفرض ومقتضى الدليل انفرادها في العمد
مرة واجبا لكلها ذكر الا ان يتحدا المجلس يستحب التكرار بالتكرار فعليك به وانفقت
الاقوال او خالفت ونية الإمام في التسليمتين الرجاء والحفظة والمأموم امام
ايضا في جهة وان حاذاه نواه فيهما والمنفرد الحفظة واتخاذ سنة قريبة منه
مثل مخرج الرجل كعظم الاصبع فضا عدا على حاجبه الايمن والايسر اذا صلى
في الصحرا وستره الإمام ستره المأمومين ولها سنن اخرى واجبات
تقربا عند معرفة ما يكره في الصلاة اذا علم انها ليست بخبريا علم ان عند
ما ثبت به سنة وان علمت بخبريا فواجب مقسدة الصلاة عند ما

قول وعمل القول الكلام عمد وسهوه قبل ان يتعد قد زالت الشهادة السلام
سأهيا فليس معنى السلام على انسان اذ صرحوا انه اذا سلم على انسان سألها
فقال السلام ثم علم فسكت نقصد صلاة بل المراد السلام للخروج من الصلاة
سأهيا قبل اتمامها ومعنى السيلة انه يظن انه اكمل اما اذا سلم في الرابعة على
ظن انها تريحه ونحو ذلك فنقصد صلته فليحفظ هذا وانما الترخيب للتراب او لغيره
والا يبين والبعك بصوت ذي حروف والتاوه واواه للذعة عقرب او شي
غير المذكور فان كان للذكر او المختلج فلا وعنه محله ان كان مرصلا يكتفه
الا متناع عنه بسببه يكون عفوا كما لو عطس وحصل به حروف او نجسا او
تشاوب فارتفع صوته فحصل به حروف لم تقصد صلته والتخفيف بغير عذر
بان لم يكن مد فوجاهه اذا حصل به الحروف واختلف هل من العذر تحسين الامام
صوته واختار شيخ الاسلام فيه عدم العناد وعليه كثير من المشايخ وقول
سبحان الله والحمد لله بالتفصيل اذا اراد به جواب المخير بالحبيب وبما يسر
او يسهل يقصد وان اراد غير ذلك كما علمه الله في الصلاة لا في الصلاة لا وكذا
الا سترجاع في جواب الاخبار بحسبها وان اراد به قراءة القرآن فلا وجنس
هذه على هذا التفصيل وقول يرحمك الله في جواب العاطس وكذا لو قال
امين جوابا لمن قال له يرحمك الله اذا كان هو العاطس بخلاف ما لو امن مصل
غير العاطس على ما علمه المصلي العاطس او قال هو الحمد لله فانه لا يقصد والاولى
انه يسكت اذا عطس في الصلاة ولو ادان فيها اولى وهو خارج نقصد بخلاف
ما لو كان في ايام التشريق فكيف تكبير التشريق فيها قال ابو يوسف
في الاذان لا نقصد الا عند الحيلة وقول المتقدم صدق الله وبلغت الرسالة
عند سماع ما يناسبه اساءة لا يقصد وقول نعم ان كان معناه ذلك كما يجوز

عليه

على السنة بعض الطلبة نقصد وان لم يكن معناه لا يقصد وهو مقيد بما اذا
جري على لسانه للعادة اما اذا كان جوابا نقصد ولا يقصد ما الدعاء لا يشبه
كلام الناس وبالا دعية الماثورة وسوال المصنف لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات
لا يقصد ولو قال لا يجي اختلف فيه او لم يجي او لم يجي نقصد وارزقني مختلف الا
ان يقول رويتك او جنتك او لم يجي فلا يقصد وكذا اقض بيني وبينك لو فتح على غير ما به
نقصد اذا المرير به قراءة القرآن ولو اراد لكنه فعل مكره هاء في الصورة
الثانية ولو اخذ الامام بفتحها بعد انتقاله اختلف في فساد صلته ولو
فتح على المصلي من هو خارج الصلاة فاحد به فسدت والقراءة من المصحف
مفسدة عنده خلافا لهما ومن المفسد **دات** القولية الى القاري
ففي الاعراب ان لم يتغير به المعنى كسر قوا ما كان فتحها وفتح بان يغير
مكان ضمها لا نقصد وان غير كما لو نصب همة العلماء نقصد على قول النقطة
واختلف المتأخرون فذهب ابن مقارن وابن الفضل والفقيه ابو جعفر
الحلو آي ابن سلام والامام اسما عيل الزاهد الى انه لا يقصد وقول المتقدم
واتباعهم احوط وقول هو لا اوسع وان كان بوضع حرف مكان حرف ولم يتغير
به المعنى نحو اياك مكان اواب لم يقصد وعن ابي يوسف نقصد وكثير
ما يقع في قراءة القرآن بين والاذك والسودان واياك يقيد بواو مكان الهمزة
والهراط الدين بزيادة الالف واللام وصرحوا في الصورتين بعدم العناد
دان غير فان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشتقة كالطامح الصاد كالحا
كالطاحات مكان الصلحات نقصد عند الكل وان لم يكن الا بمشتقة
كالصاد والظا اختلفوا واكثرهم لم يقصد ما يخرج من هذا باب كبير
من تغايح الحروف فادى زيادة الحروف ان لم يغير نحو اداد وه اليك لم يقصد

والافسد نحو سرق القرآن الحكيم انك لمن المرسلين لانه جعل جواب القسم
تساكنا اذ كروا والله اعلم بصحته وفي بعضه نحو فاجهم في مجازهم لا تقصد الا
ان يكون الحرف من اصل الكلمة كالوقال ريبا او عزيا في عزيا فتفسد اصل
لتغير المعنى اولاه يصير لقوا الا ان يكون اخر ايصم حذفه ترجيا نحو يا ما
في يملك وفي تقديم الحرف ان تغير سدت والافلا وقيل سدت لانه لا يخلو
عن تغيير فيه مالا يخفى وفي ذكر كلمة يوجد مثل التي لها الخطا في القرآن اولاه
وعلى التقديرين اما ان تجالف التي جعل موضعها معنى اولاه هذه اربعة
ففي الاول تنفسد كما لو قرأ انا كنا غافلين كان فاعلين وفي الثاني لا تنفسد
كما لو قرأ الحكيم مكان العليم وليفهم من هذا معنى الموافقة وفي الثالث تنفسد
كما لو قرأ ان الفجار لفي جنات وفي الرابع لا تنفسد بان قرأ طعام الفاجر
مكان الاثم الثاني الفعل كالحديث العمد من بول ونحوه والمتعدي سببه
كان عمر دمله فانفجر او من غيره بان ضربه انسان او شي على سقف منه ساقط
فاسال دم المصلي تحته او غير المتعدي بان كان تحت شي سقط عليه فاسال دم
وتنفسد لو تقم وضرب ذاتة ثلاثا في ركعة لاشوية من عمامته مرة او مرتين
ولا ضربة وضربت في ركعتين او تحرت السراة وفتح الباب لان علقته
وليس المقصود مجرد رده وعدمه وزر القصر لاجله والوجه يقتضي انه
لوزنه بيد لا تنفسد وضرب انسان بيد او سوطا اذا دفعه للمرويين يديه
لا لبس الساعدين وتقلد سيفه ونزعه وجل شي خفيف بحمل بيد واحدة والاصل
في جنسها انما كان كثيرا يفسد وما لا فلا واختلف في الكثير فقل ما يقا من
باليد من كثير هو فاسد العكس في سائل لم ينقل فيها خلاف يعرف في الطولا
وقيل بحال لوراه انما ان غلب على ظنه انه ليس في الصلاة وان شك فيسبر وهو

اختيار العامة وقيل يفوض الى ابي المنبلي وهو اقرب الى مذهب الامام ونحوه
الوجه عن القبلة لغير عدد والتقدم على الامام من غير عدد راما بعد رفقها
مع نظايرها كالمكث بعد سبق الحدث من غير تقدير كما اذا اصابه نجاسة اكثر
من قد ساه رقم من غيره او طرح للرجحة امام الامام او في صف النساء او كان يجس
او حولوه عن القبلة او طرخوا ازاره فيما اذا تعد ذلك فسدت صلاته قل اوكثر
والا فان ادي ركنا فسدت علم او لم يعلم ان لم يود ومكث فان كان بعد
لا يفسد والا اختلفت الروايات وظاهر الرواية عن محمد انها تنفسد قيل وهو
قول ابي حنيفة رحمه الله وتاخر في الصحرا عن موضع قيامه قيل مطلقا وقيل
مقدار ما بينه وبين سجوده وهو المختار وكذا عن عيينه ويسان وان تغدير
فالحدا المسترة فان لم يمكن فكان سجوده وتاخر المرأة عن مصلاتها في بيته كذا
في الصحرا الا تخره في المسجد وقيل المسجد لها كالمسجد له ومحاذاة التي جاوزت علي
عدا شهوة من النساء ان لم تكن مشتهاة في الحال اجنبية او محرمة في صلاة مشتركة
تحرمة واذا حرك لا تنفسد المحاذاة في اداها سبقا فيه وسواء التحا لغير صان
والفعلان او كانت منتفلة وهو معتبر اذا لم يكن حايلا لوقامت وسطا اصف
فسدت صلاة واحد عن تمسكها اخر عن شمالها واخر خلفها وان كانتا اثنتين
وصلاة اثنتين خلفهما ولو ثلاثا فسدت صلاة ثلاث ثلاث خلفهن الى اخر الصفوف
وعليه الفتوى وكثيرا ما تنفسد الصلاة بهذا السبب في المسجد الحرام والمسجد
الاقصي وتثبت المحاذاة ولو بعضو حتى لو وصلت على الظلة وهو اسفل ينفسد
صلاته ان حاذاه منها شيء يفسد بالاكل والشرب عابدا او ناسيا قل اوكثر
وقيل ما يفسد الصوم هو المنفسد وقيل ما دون ملا الغم لا يفسد ومعه

ولا من بينه وبين الامام طريق واسع وهو ما تضمنه العجلة والضيق لا يمنع ولهذا
لوقام المقتدي في عرض الطريق واقتدي جازا اذا لم يبق بينه وبين الامام مقدار
ما تضمنه العجلة ومع ذلك يكن حتى لو اقتدي اخر خلفه ورا الطريق لا
يجوز لانه لكراهة صلواته صار وجوده وعدمه في حق من خلفه سواء الا ان
يكون من في الطريق ثلاثة فتصح صلاة من خلفهم والاثنان كالثلاثة عند ابي
يوسف لا عند محمد رحمه الله ولو قام الامام في الطريق واصطفوا خلفه
في طول الطريق ان لم يكن بينه وبين الامام ومن خلفه في الطريق مقدار ما
تضمنه العجلة جازت وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الى اخر الصفوف والا
فلا يمنع الاقتداء ببلولة من ربيع الزورق والا فلا يمنع والحابط ذكر في الاصل
انه لا يمنع روي الحسن عن الامام انه يمنع فحملوا ما في الاصل على ما اذا كان قصيرا
الاس مقدار ذراع او ذراعين والاخري على ما كان أكثر وج لو كان عليه باب
مفتوح او ثقب ولو اراد الوصول الى الامام امكنه ولا يشتبه عليه حاله بسماع
ودوية صح وان كان الباب مسدودا والثقب لا يمكن فيه ما ذكرنا لكن لا يشتبه
حال الامام قيل يمنع وقيل لا عبرة في هذه الاشياء وعدمه واختاره جماعة
من المتأخرين وعلى هذا الاقتداء من السطح والميدان بمنزلة المسجد ان كان لهما باب
في المسجد ولا اشتباه فلا اشتباه وان لم يكن لا اشتباه بهج والافلاوا اذا عدت
موانع الاقتداء كان بحيث يصح فالسنة ان يقدموا عليهم بمسائل الصلاة وان كان
غير متبحر في بغية العلوم وهو اولي من المتبحر في البقية ذكر معناه في شرح الار
فان تساوا فافترأهم فان تساوا فافترأهم فان تساوا فافترأهم فان تساوا فافترأهم
خلق فان تساوا فافترأهم وجها وفسر الكافي بمن يصلي في الليل فان تساوا
فافترأهم وجها فان تساوا فافترأهم لسا فان تساوا فافترأهم اقدم ورعا

قدم مرحوا به وقياسه يقتضي مثله في سائر الحصال وعلى هذا قل ما يحتاج الى التفرقة
المذكورة عند التساوي او تخير القوم ولو اختار البعض احدا والبعض اخر فافترأهم
للاكثر ولو قدموا غير الاول ساوا دبره الاقتداء بالفاسق والعبد وولد الزنا
والاعرابي والاعمى الا اذا لم يكن هناك افضل منه وبصاحب الهوى لا ان يعملوا
حتى يحكم بكفره كالحمى والقنبري والقابيل بخلق القرآن والرافضي العالي الذي ينكر
خلافة ابي بكر واذا اقتدي بعد وجود الشرايط وانتفا الكراهة فان كان وحده
قام عن يمين الامام لا يتأخر عنه والمقتدي في ذلك العقب وان كان اثنين تقدم
عليهما الامام الا العذر كضيق المكان والله اعلم **ومن سن** الاقتداء ان يجازي الهما
وسط الصف ويكره ان يقوم في جهة طرفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم
الحنثاني ثم النساء ثم الراهقات وعلى هذا وضع جنائزهم وفي القبر توضع الرجال
مما يلي القبلة ثم سائرهم ويجعل بين كل واحد اخر جاز من تراب ولو شرع في الفرض
وحده وشرع الامام فيها ان يكن قيد ركعة بسجدة رجع وشاركه والا تم ركعتين
ثم سلم وشارك ولو كان في السنة قبل الظهر او الجمعة فشرع الامام في الظهر او الجمعة
ينهم ركعتين وان لم يكن قيد ركعة بسجدة ولو صلى ثلاثا يتهملان للاكثر حاكم الكل واذا انما
وحده اعاد في الجماعة وكذا كل فرض اداه وحده الا الفجر والعصر وفي المعز بخلاف
على قول من يعيدها وهو الاحسن اذا سلم الامام يقوم فيأتي بركعة لان المعاد نفل فاذا اذن
في مسجد هو فيه كره له الخروج منه قبل الصلاة ان كان مسجد حيه اولم يكن هو لكن صلى امام
مسجد حيه وان لم يصل ان خرج الى مسجد حيه لا بأس الا بفضل عدم الخروج الا ان يخرج ² بزم
لحاجة ان يعزّم ان يحج فيذكر ولو جاء والامام في الفجر ان لم يخف فوت الكل يصلي
ركعتي الفجر في غير مكان الامام غير مخالط للصف وان خاف تركها ولا يصليها بعد
ذلك الا عند محمد رحمه الله بعد طلوع الشمس بعد وقت الزوال ولو كانت هذه الصورة

والامام في الظهر لا يستقبل بيسته وان كان لم يخف الافوت البعض لانها تقضي بعدها
فغند ابي يوسف رحمه الله يقضيها بعد الركعتين وهو الذي يظهر وجهه وعند
محمد رحمه قبلهما **مسألة** في العوارض تقرر عوارض توجب زيادة حالة
علي ما ذكرنا او تبدل بها وذلك كسقوط حدث او سهوا او سفرا او مرضا او كسوف او جرب
سبق الحدث تقدم ان يغتفر بفقد القياس في سبقة ذلك ايضا الا ان الفرض
اطلق له البناء والاستقبال **الفضل** ويشترط ان لا يكون الحدث موجبا للفصل ولا
تقصية او جنونا او اختلافا او اغما او كلاً حتى لو قارب لافيه وابتلعه وهو يتدر
علي حجة لا يصح البناء ولا يفعل الغير فشيء وان لا يكون منه قصد ابي سبب الحدث
كما في غمز الذمل وان لا يوجد منه بعد ذلك ما يغيب من كشف عورة حتى لو احتاج
الي ذلك فكشف فسدت وكذا المني بلا ضرورة كان جاوز الماء المبيع وذهب
الي بعد منه وان لا يقف في مكانه بعد سبق الحدث وح **مسألة** هو اما امام او غيره
مقتد او منفرد فالمنفرد ان شاء اتم في مكان طهارته وان شاع عاد الي مكانه
والمقتدي يعود الي مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ او لا يكون بينهما ما يمنع
الاقتداء والامام يستخلف فيحترق واحدا من خلفه الي مكانه والاولى ان يستخلف
غير المسبوق فان استخلف المسبوق ابتداء من حيث انتهى الامام فاذا انتهى الي
السلام يقدم مدركا فيسلم بالقوم فلو افسدها بتغير حدث وكسوف لم تنسب
صلاة الذن او ركوا اول صلاة الامام والامام الاول ان كان فرغ لم تنسب وصلاته
والا فسدت علي الاصح لانه صار موقفا به ولهذا لو لم يكن معه حين سبقة الحدث
الا من لا يصح به الاقتداء كالصبي والمرأة فسدت صلاته وان لم يستخلفه علي احد
القولين بناء علي انه يصير اماما له كما لو كان رجلا فانه يصير اماما نوي امامته او لم
ينوا ما لو استخلفه فسدت اتفاقا ولو كان الخليفة لا يدري ما صنع الامام ولا سلم

بقي يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة ولو استخلف هو رجلا القوم اخر فالامام
من تقدمه الامام وان خرج من المسجد لم يستخلف فسدت صلاة القوم ولهذا لو
تقدم رجل من غير تقدم قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز وان خرج قبل ان لا يصل
الرجل الي المحراب فسدت صلاة القوم الا الامام الذي سبقه الحدث ولهذا لو
صلي برجل فاحدثا وخرجا معا فسدت صلاة المقتدي وحده ولهذا ايضا لو
استخلف رجلا من اخر الصفوف وخرج قبل ان يصل الي مكان الامام فسدت
صلاة القوم والخليفة ولو كان نوي انه يصير اماما اذا قام مقام الاول اما
اذا نوي امامتهم في مكانه والمسيلة بحالها تنضم صلاة وصلاة من خلفه وعن
يعينه وشماله ونفسد صلاة من كان متقدما عليه من الصفوف **الحامض**
ان فلو لا مكان الامام بعد الخروج من المسجد في هذه المسيلة فسدت صلاة
القوم وقبل الخروج لا تقدر كانه في مكانه وعلي هذا تجري الصور ولو
توهم انه احدث فانصرف ثم تبين انه لم يحدث ان كان خرج من المسجد فسدت
والا اتم وبنيته كالمسجد وكذا لو كان في الصحرا فاحتج بالوقوف لم يكن اماما
فمقدار الصفوف خلفه وان كان منفردا فمقدار موضع سجوده من كل جانب
فلوانه استخلف فيما نحن فيه ثم ظهر له انه لم يحدث فان كان الخليفة اذ يذنا
لم يكن له ان ياخذ الامام منه بل يقتدي به وان لم يوجد لكنه قام في المحراب
كان له اخذها منه اما لو انصرف علي ظن انه افتتح بلا طهارة ثم تبين انه خلافه
يستقبل خرج او لم يخرج والاصل انه اذا توهم فانصرف ان كان ما توهم بحيث لو
تحقق امكن معه لم تنسب صلاته بالانصراف الا ان يخرج والا فسدت مطلقا
مسألة يسجد مسجدين من بعد التسليمتين والخيار شيخ الاسلام كونها
بعد تسليمه ثم يتشهد ويسلم بحسب ترك واجب مما ذكرنا كما اذا خافت فيما يسجد

فيه وهو امام والتد والواجب من ذلك ما تضح به الصلاة على الخلاف بينهم ومن
ومن تركه الواجب زيادة سجود وركوع ساهيا وناخير ركن عن محله كسجدة تركها
ساهيا ثم تذكرها في ركعة اخرى وكذا قراءة الفاتحة مرتين متواليين في
ركعة من الاوليين اما اذا كررها في الاخرين فلا يجب ولو قرأ الفاتحة ثم السورة
ثم الفاتحة فلا سجود عليه ولو زاد على التشهد في الاولى يجب وقد روي بعضهم
الزيادة بتمام الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويجب بقراءة القرآن في ركوعه
وسجوده او تشهد ولو نزل القنوت فتذكره بعد الفزع انه نزل الفاتحة
والسورة على ما تقدم فانه يعود ما لم يسجد ويرتفع ما محله قبلها فيعيد
وتذكر حالة الركوع فيعوده روايتين في سجدة على كذا التقديرين كذا الواهر
السلام بان ظن انه سلم واستمر قاعدا وعلم انه لم يسلم ولو خافت المنقرد
فيما يجهر به لاسهوا عليه وكذا اذا اجهر في السرية في ظاهر الرواية ورواية
ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان عليه السجود وهو الامام يجب
السجود على المأموم اذا سجد الامام ولو كان مسبوقا عليه ان يسجد مع امامه ولو
لو ظن الامام ان عليه سجدوا فسجد وتابعة المسبوق وعلم ان الامام لم يكن
عليه سهو فيه روايتان واشهرهما ان صلاة المسبوق تقصد وان لم يعلم حال
الامام لا تقصد صلاته اي المسبوق ولا سهوا على المأموم اذا سجد ولو قام اليائسا
من غير فعود فتذكر ان كان الي القعود اقرب عاد ولا سجود عليه والا لم
يعده ويسجد بخلاف الخامسة اذا قام اليها من غير فعود فانه يجب ان يعود
ما لم يسجد فيها فان سجد بطل فرضه بنفسه الوضع عند ابي حنيفة يوسف
وبالرفع عند محمد حتى يمكنه الاصلاح لو سبقه الحدث في السجود على ما سبق
و اذا بطل الفرض فعليه ان يضم سادسة فتصير سنا نقلا وعند محمد لا حاجة

الي الضم لانه كله بطل وصف الصلاة عنده بطل اصلها وعند هاهنا بل تصير نقلا
ولو كان فقد بعد الرابعة لا يبطل الفرض بالسجود في الخامسة بل يضم اخرى
فتكون الركعتان نافلة له ثم لا يتويان عن سنة الظهر والعشاء في الصحيح ولو شك
في صلاته انه كم صلى وهو اول ما عرض له من الشك في تلك الصلاة او مطلقا على
خلاف بين المشايخ فسد فان تحري فان لم يقع تحرية على شيء اخذ بالمتيقن
ويقتد في كل موضع لينوهم انه موضع جلوس مثاله شك في الظهر وهو قائم ايها
الاولى والثانية يتم الركعة ويقعد ثم يأتي باخرى ويقعد ثم يأتي باخرى ويقعد
ثم يأتي باخرى ويقعد ولا تأثر للشك بعد السلام ولو شك بعد الفراغ
من التشهد بروي عن محمد انه يتم صلاته ولا شيء عليه وكذا الوشك بعد السلام
وكذا الوشك في الوضوء كان شك في مسح راسه ان كان قبل الفراغ يمسح
وان كان بعده لا يجب عليه ولو اخبره مخبر بعد الفراغ انه نقص
من صلاته ركعة وعند المصلي انه اتم لا يلتفت لا خبارة وان شك في صدقة
وكذبه فعن محمد انه يعيده احتياطا وان اخبره عدلان لا يعتد به بشك ويجب
الاخذ بقوليهما وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله ولو اختلف الامام
والمأمومون فقالوا ثلاثا وقال اربعة ان كان علي يقين لا ياخذ بقولهم
والا اخذوا ان اختلف القوم والامام مع احد الفريقين اخذ بقوله ولو كان معه
واحد ولو استيقن واحد بالتمام واخرا بالنقصان ولم يستيقن احد بالتمام
بلهم واقفون فان كان ذلك في الوقت اعادوها احتياطا لعدم المعارضة
هنا بخلاف ما قبلها وهذه الاعادة على وجه الاولى **السفر** الموثر منه
في الرحلة ان يقصد الانسان مسيرة ثلاثة ايام وسطا في الطريق
الذي ياخذ فيه ان يجرا او يرا او جبلا او سهلا فلو لم يقصد الرحلة

له كالمساح وتثبت الرحضة بمفارقة بيوت المصر من الجانب الذي يخرج منه
فيقتصر الصلاة على سبيل الوجوب الا اذا اقتدي بمقيم في وقتها فانه
يتم بخلاف الافطار بل ان كان لا يضر الصوم فالصوم افضل الا كره ولا
يزال على هذا يتحقق احد الامرين الاول نية الإقامة خمسة عشر
يوما في موضع نصح فيه نية الإقامة كبيوت المدرو والموهر من اهل
البادية فلهذا لا يصير مقيما بالنية في المفارقة الا اذا لم يكن ثم سفر
ثلاثة ايام لان السفر لم يتم ح عليه نية الإقامة تمتع عند انقضائه
سببا لا رفع حكمه بعد انقضائه وتعرف تمامه في العوارض المكشبه من
اصول فخر الاسلام وكذا العسكر في ابنية من يحاصرونهم والا اذا لم يتوفي البيوت
بل يرقب السفر عندا ففي سنين فانه يقصر ولا اذا نوي اقل من خمسة عشر
يوما **ان** ان يدخل وطنه الاصل ولونية السفر فيتم حتى لو
خرج عنه فتذكر حاجة قبل ان يسير ثلاثة ايام فرجع لها لزمه الامام
من حين توجهه راجعا والوطن الاصل هو ما ولد فيه ونشأ واستوطنه
نوي الإقامة في موضعين قصر الا اذا جعل مبيته في احدهما وان قابته هـ
رباعية في السفر قضاهما في الحضر ركعتين ولا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم
في الغاية ويجوز اقتداء المقيم بالمسافر ويستحب له اذا سلم ان يعلم بسفره
ليتموا ولا يقبل المقيم فيما يتم **المرض** اذا عجز المريض عن القيام او كان يضعفه
ضعفا شديدا او يجرد وجعا او يخاف ابطا بر صلي قاعدا ولو منع العذر
عن بعض القيام لأكمله **قال** الفقيه ابو جعفر ما قدر ولو مجرد
التحرية فاذا عجز فقد ولو قدر على القيام سكتا قال الحلواني الصحيح انه
يصلي قايما متخيا لا يجزيه غيره وكذا لو قدر على الاعتماد على عصا

او حابط او كان له خادم لو توكا عليه قدر على القيام فان لم يقدر
على القعود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة واوى براسه
للكوع وللجود اخفض منه الا اذا قدر عليه سكتا او مستند الى حابط
او انسان ونحو ذلك فيصلي كذلك ومعنى هذا الاستلقاء ان يد رجله الى القبلة
وليسند ظهره الى شيء والافتمام الاستلقاء لا يقدر الصحيح معه على الا يما
بالراس فضلا عن السقيم اشار اليه الشيخ حاتم الدين وانما يتكادى الركن
بتحريك الراس لا عبرة لما يرفعه اليه ولو استلقى على جنبه ووجهه
الى القبلة واوى جاز ولو لم يقدر على الا يما براسه اخرا الصلاة فان صح فني
وجوب القضاء مع ثبوت العقل خلاف مبنى على خلاف في ان العجز عن الا يما بالراس
يسقط الصلاة ام لا واختلفوا في الصحيح والاحوط القضاء لو اعجز عليه حسن
صلوات فساد ونها قضاها اذا افاق فان كان اكثر من ذلك لم يقض شيئا وكما
يسقط القيام بالمرض يسقط في السفينة السائرة بعد راتفاقا وبلا عذر
عنده ويكون مسبا والمربوط في الحج ان كانت الذبح محرما تحركا سديدا
كالسائرة والا لا يجوز فيها الا قايما واما اذا كانت مربوطة بالشطام
وهي مستقرة على الارض فهي كالارض يصلي فيها قايما وان لم تكن مستقرة
على الارض فظاهر الفاظ بعضهم منع الصلاة فيها اصلا بل يخرج الى الارض
لانها كالدابة وظاهر الفاظ بعضهم الجواز قايما **الكسوف**
بين في كسوف الشمس ان يستوعب وقته بالصلاة والدعاء فيصلي الامام
ركعتين كل ركعة بركوع واحد ويدعو بعد هاتحتي تتجلى الشمس فان طول
احداها قصر الاخرى والا فضل ان يطيل الصلاة فيقرأ نحو البقرة ويخفي
وان لم يحضر الامام صلى الناس فرادي وليس في الحضور الا الا انفراد ولا خطبة

ولا خطبة فيهما وهكذا يفعل لظلمة شديدة اوتج عاصف وصلي ابن
عباس رضي الله عنهما للزلة بالبصرة **الاستسقا** يخرج الناس
للاستسقا ابي ثلاثة ايام ولم يفعل اكثر من ذلك يقدمون قبل ذلك
صدقة في ثياب بذلة متدللين خاشعين مستغفرين قايدين
يدعون الله سبحانه وتعالى لا اله غيره ولا مرجوا الاخره

مستقبلين القبلة لدفع ما نزل بهم من الجذب

ولا تخرج اهل الذمة ولو صلى الامام بهم لم يكن

سنة ولا مكرها عند الامام بل هو امر جائز

وعندها سنة والله سبحانه وتعالى اعلم

بغيبه واحكم وله الحمد والله ثم

كتاب زاد العفيف في الصلاة

وشروطها والله اعلم

وصلى الله على سيدنا محمد

والله وصحبه وسلم

سليما للبر

دائما ابدا

الى يوم

الدين

امين

وذلك بتاريخ سادس عشر من ربيع الثاني سنة ست بعد الف و ذلك على يد اهل

عبادة واحوجهم الى رحمة ومغفرة سلامه ابن موي المالكي الازمري

الانصاري عفا الله له ولوالديه ولوالديه

بالمغفرة والهدى والهدى للمؤمنين

والمؤمنات ولما كان طالع من

ولله عالى بالمغفرة له

وان كان مقدار محل اقل من عشرة فانه في حد

القبل اذا وقعت فيه نجاسة تجست قلت النجاسة

او كثرت وامتنع استعماله سواء كان قلتين او اكثر

تغير بعض اوصافه او لم يتغير ويحرم فيه حكم البير

في وقوع النجاسة اه عبارة شرح زاد العفيف للامام

العالم العلوي تاج الدين عبد الوهاب الهمامي المحتفي

وسور البغل والحمار مشكوك فلذا يجب الجمع بينه وبين

البيتم من الشرع المذكور